

صحيح
عليه

والظهار صح إذا كانت الطلقة رجعية وكانه فال
انت طالق أنت كظهر أي فيه تردد لان السنة لا
بوقوع الظهار بالممكن اللفظ الصريح الذي لا
فيه وكذا الوفاق انت حرام كظهر أي ولو ظاهرا
زوجيه ان ظاهره صريحها ظاهرا لغيره وقع الظهار
ولو ظاهرها ان ظاهره ثلاثة الاجنبية وقصد الظهار
بلفظ الظهار صح الظهار عند موافقتها به وان قصد
الظهار الشرعي لم يقع ظهارا وكذا الوفاق اجنبية ولو
قال فلانة من غير وصف فتزوجها فظاهرها فالله
الشيخ قدس سره يقع الظهار ان وهو حسن الثالث في
الظاهر ويعتبر فيه البلوغ والعقل والاختيار
القصد فلا يصح ظهارا لطفلا ولا المحبوب ولا الكفر
ولا فاقد القصد بالسكر والاعماه والغضب ولو
ظاهر ونوى الطلاق لم يقع طلاقا لعدم اللفظ العزم
ولا ظهار لعدم القصد ونصح ظهار المحصى والمحبوب
ان قلنا تحريم ما عدا الوطى مثل الملاسة وكذا يصح
من الكافر وينعنه الشيخ التفاتا الى تعدد الكفارة في
المعتمد ضعيف لا مكانها بقصد الاسلام ويصح من
العبد الثالث في المظاهر ويستترط ان تكون سنك

اللفظ

بالعبد

القصد ولا يقع بالاجنبية ولو علقه على النكاح وان
تكون ظاهرا ظهرا لم يقع بها فيه اذا كان زوجها حيا
ولان مثلها محض ولو كان غائبا صح وكذا لو كان
حاضرا وهي باسنة او مبلغ وفي اشتراط الدخول في
المروى اشتراطه وفيه قول اخر مستند التمسك
بالعموم وهل يقع بالمتزوج بها فيه خلاف والظاهر
الوقوف في الوطى به بالملك تردد والمروى ان يقع
كأن يقع المحرم ومع الدخول يقع ولو كان الوطى دبرا
صغيرا كانت او كبيره عاقلة او مجنونة وكذا يقع بالمر
والرضية التي لا يوطى الا في الاحكام وفيه مسائل
الظهار عزم لا يضاف بالندوة قبل الاعتقاد فيه تعينه
الغرض الثالث اجاب الكفارة بالنكاح وانما يجب بالعدو
وهو اعادة الوطى والا قرب انه لا يستقر ظهارا صح
الوجوب تحريم الوطى حتى يكفر ولو وطى قبل الكفارة
لزمه كفارتان ولو كثر الوطى تكررت الكفارة **الثالثة**
انطلقها جمعيا ثم راجعها محل التحريم يكثر ولو
خرجت من العدة فتزوجها ووطئها فلا كفارة
وكذا لو طلقها اياما تزوجها في العدة ووطئها وكذا
لو ماتا او مات احداهما او ارتدا حدها **الرابعة** لو ظاهرا

بالمستمتع

وهي اعادة الوطى

بائع